

الخميس

١٦ جمادي الآخرة ١٤٠٣هـ
٣١ مارس (آذار) ١٩٨٣م

الكويت

الجريدة الرسمية لحكومة الكويت
تصدرها وزارة الإعلام

العدد

١٤٦٧

السنة الثامنة والعشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣
بتعديل المادة ٢٠٦ من قانون الجزاء
رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠

بعد الاطلاع على الدستور ، وبخاصة المواد ٢٢ و ٦٥ و
٧٩ و ١٠٩ و ١٧٨ منه وعلى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠
باصدار قانون الجزاء ، والقوانين المعدلة له
وافق مجلس الامة على القانون الآتي نصه ، وقد
صدقنا عليه واصدرناه

مادة اولى

تعديل المادة ٢٠٦ من قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠
المشار اليه على النحو التالي :

مادة ٢٠٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر
سنوات ، كل شخص جلب او استورد أو صنع بقصد الاتجار
خمرا أو شرابا مسكرا .

أما اذا لم يكن القصد من الجلب أو الاستيراد أو الصنع
الاتجار أو الترويج ، فيعاقب بغرامة لا تجاوز مائة دينار ، فاذا
عاد الى هذا الفعل تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ستة
شهور وبغرامة لا تزيد على مائة دينار أو باحدى هاتين
العقوبتين .

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ
هذا القانون ، ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

أمير الكويت
جابر الاحمد

صدر بقصر السيف في : ٣٠ جمادي الاولى ١٤٠٣
: : : : : ١٥ مارس ١٩٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة ايضاحية

مشروع القانون بتعديل المادة ٢٠٦ من قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠

والواقع المشاهد الملموس هو ان الاستثناء الوارد في الفقرة الثالثة من المادة ٢٠٦ من قانون الجزاء فضلا عن مخالفته لدين الاسلام ، ولحكم الدستور ، قد أسىء استعماله من جانب الجهات التي تتولى استجلاب الخمر باسم السفارات والهيئات الدبلوماسية الاجنبية ، بما أدى الى تسرب هذه الخمر تحت ستار الاباحة التي تضمنها هذا الاستثناء ، واحتماء بهذه الاباحة التي انعكست ضربا من اشاعة الفساد ، واخلال بنصوص قانون الجزاء ، وتفويتنا لحكمة التشريع .

ومن أجل هذا لزمنا الافاءة الى حكم الدين والدستور رجوعا الى الصواب وذلك بحذف الفقرة الثالثة من المادة ٢٠٦ من قانون الجزاء ، تعميما لحكم هذه المادة على جميع المقيمين على أرض الدولة على حد سواء ، واذا كان الاستثناء المشار اليه يستند في اساغته الى قاعدة مجاملة دولية شرطها المعاملة بالمثل ، فان هذه المعاملة غير مطلوبة لسفارات الكويت وهيئاتها الدبلوماسية في الخارج ، للحكمة ذاتها المبررة للحظر في الداخل .

ورغبة في اتاحة فترة زمنية لتمكين السفارات والهيئات الدبلوماسية الاجنبية في الكويت من تدبير أمورها وتصريف ما لديها من مخزون وتصفيته ، نصت المادة الثانية من المشروع على ان يعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

جرت المادة ٢٠٦ من قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالمادة الاولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، على تضمين الفقرة الثالثة منها استثناء من تطبيق أحكامها ، ينصب على ما يستورد خصيصا للسفارات والهيئات الدبلوماسية الاجنبية وباسمها من الخمر والشراب المسكر ، ومفهوم هذا الاستثناء هو اباحة الاستيراد والتعاطي بالنسبة الى السفارات والهيئات الدبلوماسية الاجنبية في الكويت فيما يتعلق بالاشربة المعدودة من الخمر ، وكذلك كسل شراب يتميز بخاصية الأسكار ولو لم يطلق عليه اسم الخمر ، على خلاف التحريم المطلق المنصوص عليه في القانون .

ولما كان دين الدولة الاسلام كما أكدت ذلك المادة الثانية من الدستور ، وكان الاسلام يدفع الخمر بأنها رجس من عمل الشيطان ، ويأمر باجتنابها ، وينهى عن صنعها أو نقلها أو جلبها أو الاتجار فيها أو تزيينها أو ترويجها أو تعاطيها ، وقاية للمجتمع من شرها وضررها ، والنهي عن الشيء أمر بضده ، فقد حق تجريم كل هذه الافعال في ديار الاسلام دون تفرقة في الحكم ، ازاء اطلاق حكمة التحريم المخاطب بها كل مسلم ، ولاسيما أولو الامر القائمون على تطبيق احكام الشرع الحنيف ، والذين لا يملكون الترخيص بتقرير استثناء لا يحل في تبريره لأي اجتهاد ، ولا يمكن ان يكون الا مخالفة صريحة لحكم منزل بالقرآن الكريم .

